افتتح مقره الانتخابي في الجهراء وسط حضور كبير من ناخبي الدائرة

الماجدي: «البلدي» ركيزة أساسية في التنمية

■ برنامج عمل الحكومة لم ينفذ على أرض الواقع ..ومشكلة المرور لاتجد حلولا حازمة

عارف الماجدي

■ سأعمل على فك التشابك بين البلدية وبقية الجهات الحكومية وإعادة هيكلتها وتعديل قوانينها

الماجدي مستقبلاً النائب سعود الحريجي

تحت شعار «إصلاح وتطوير وتنمية» تعهد مرشح المجلس البلدي في الدائرة الانتخابية الثامنة عارف دليم الماجدي أنه سيعمل بكل جهد لخدمة الكويت وأهلها، خصوصا فيما يتعلق في القضايا التي تمس المواطن في حياته اليومية.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها الماجدي بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الجهراء وسط حضور حشد من ناخبي الدائرة.

وأقسم الماجدي أمام ناخبيه أنه سيكون الى جانبهم ولن ينسى وقفتهم، مخاطبا الحضور الكبير قائلا :«أنتم أهل الفزعة وتقولون وتفعلون، وأن نجاحي سوف يستمد من وقفتكم يوم الاقتراع»، مؤكدا أن البلد يعج في المشاكل الكثيرة التي لم تضع لها الحلول الجذرية حتى الآن، مطالبا المجلس البلدي القادم وضع خارطة طريق تشمل أولوياته.

وأشار الى أن برنامج عمل الحكومة لم ينفذ على أرض الواقع فيما يتعلق في القضية الإسكانية الشائكة مع تزايد أعداد الطلبات الى جانب قضية الأغذية الفاسدة والقضية البيئية وسط توجه الحكومة في بناء المصانع الكيماوية في منطقة الجهراء وإنشاء مواقع ردم المخلفات التي تسبب أضرار بالغة على صحة البشر وتهدد البيئة بأكملها، لافتا أن مشكلة المرور لا حلول حازمة لها في ظل تفاقم الاختناقات المرورية جراء الأعداد الهائلة من السيارات التي تخنق كافة الشوارع.

وأوضح الماجدي أن برنامجه الانتخابي يتضمن الكثير من القضايا التي طرحت في البرامج والحملات الانتخابية منها قضية الفساد الإداري في البلدية، فك التشابك بين البلدية وبقية الجهات الحكومية وإعادة هيكلة البلدية وتعديل القوانين، غربلة لجان المجلس البلدي، العمل على طرح القضايا التي تلامس حياة المواطن الكويتي مثل الإسكانية والصحية والبيئية ورفع مستوى الخدمات في الدائرة الثامنة والدوائر الانتخابية الأخرى.

وشدد الماجدي على أهمية دور المجلس البلدي في تحريك القضايا البلدية العالقة، معتبرا أنه أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية والسياسية العامة للدولة نظرا للدور المنوط به في رسم السياسات والدراسات ووضع الخطط والتقارير والمشاريع فيما يتعلق في المجالات الصحية والبيئية والعمرانية والتنموية في البلد.

دعا إلى ضرورة وضع منهجية واضحة للعمل في «البلدي»

السلمي: غياب المفهوم الاستراتيجي في البناء والتطوير مشكلتنا الأساسية

■ يجب الاستفادة من الجزر الكويتية لتكون مدنا تخصصية رياضية وصحية وسياحية

صالح السلمي

دعا مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي صالح السلمي، الى تبني حلول ذات ابعاد قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وذلك لضمان تجنب كافة العوائق التي تعتري كافة المشاريع الحالية والمستقبلية.

واضاف في تصريح صحافي ان المشكلة الرئيسية في عدم قدرة الدولة على النهوض على كافة الاصعدة هو غياب المفهوم الاستراتيجي في البناء والتطوير، حيث نجد ان معظم مشاكلنا في هذه الأيام ناتجة عن سوء تخطيط . او بعبارة ادق عدم وجود تخطيط مسبق وفق منهجية فنية و علمية دقيقة.

وبين السلمي، ان دور المجلس البلدي فيما يخص التطوير الحضاري للدولة هو دور اساسي ومهم ، حيث يقوم المجلس بوضع اللبنة الأساسية لأي مشروع في الدولة.

ودعا السلمي في تصريحه، إلى ضرورة وضع منهجية استراتيجية للعمل في المجلس البلدي وذلك، استشرافا لكافة المتطلبات التي نحتاجها الآن بصورة ملحة و الى تلك المتطلبات المستقبلية التي سوف نحتاجها خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة.

واضعا على رأس الأولويات القضية الأسكانية، حيث أكد السلمي، ان الأزمة الإسكانية التي يعاني منها كل ابناء الكويت، هي مفتاح الحل لمعظم المشاكل التي نعاني منها. حيث بين، انه من الضروري تبني فكرة المدن السكنية الشاملة، والتي تحتوي على كافة المرافق الحكومية والخدمية والتجارية، بحيث تكون كل احتياجات المواطن متوفرة في مدينته، فلا يحتاج الى التنقل من مدينته الى العاصمة او اي جهة اخرى لانجاز اي معاملة او الإستفادة من اي خدمة.

واضاف، ان من مزايا تبني هذه الاستراتيجية، خلق وظائف جديدة و تخفيف ضغط المراجعين على الادارات الحكومية اضافة إلى انهاء مشكلة الاختناقات المرورية.

اختصاصيان: تعديل قانون البلدية وإنشاء مجالس محافظات ضرورة لتطوير العمل البلدي

■ مقاطع: كم المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق المجلس يتطلب هامشا كبيرا من الصلاحيات

■ الحمود: نحتاج إلى تشريع يقنن مراقبة الوزير على البلديات ويزيد مساحة المشاركة الشعبية

قال اختصاصيان ان الحاجة باتت ملحة لتعديل قانون بلدية الكويت رقم «5» لسنة 2005 وانشاء مجالس بلديات مستقلة لتطوير العمل البلدي.

واكد رئيس ومدير كلية القانون العالمية د.محمد مقاطع في لقاء مع «كونا» اهمية الدور الذي يلعبه المجلس البلدي الذي لا يقل أهمية عن دور مجلس الامة كونه مرتبطا ارتباطا وثيقا باقرار المشروعات التنموية وعملية التخطيط واقرار المخطط الهيكلي وتنظيم المدن وتامين سلامة البيئة والمحافظة على التراث المعماري.

واوضح مقاطع أن هذا الكم من المسؤوليات والمهام يتطلب هامشا كبيرا من الصلاحيات التي لا يوفرها القانون رقم «5» لسنة 2005 والقانون القديم رقم «15» لسنة 1972 بشأن صلاحيات المجلس البلدي واختصاصات وصلاحيات وزير الدولة لشؤون البلدية علاوة على مفهوم الاستقلالية اداريا وماليا.

واوضح ان المادة الاولى من قانون 15 / 1972 تنص على ان بلدية الكويت ذات شخصية معنوية عامة تلحق بمجلس الوزراء ومقرها الكويت.

وافاد بان القانون الجديد لم يعتبر رئيس المجلس البلدي رئيسا للبلدية وصلاحياته كرئيس لا تتعدى رئاسة جلسات المجلس وفقا للمادة «18» من القانون الذي وزع الاختصاصات بين المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية حيث نصت مادته رقم «27» على ان يتولى مدير عام البلدية تحت اشراف الوزير المختص ادارة الجهاز التنفيذي طبقا لهذا القانون والقوانين الاخرى.

وقال ان المجلس البلدي لا يستطيع ان يصدر قرارا قبل ان تتم دراسته من قبل الجهاز التنفيذي في حين ان المادة رقم «22» من القانون رقم «15» لسنة 1972 افاد بان نص هذه المادة يتعارض مع مفهوم الوصاية الادارية التي يمارسها مجلس الوزراء وبالتالي فان قرارات المجلس البلدي وفقا لهذا النص تعد نافذة بعد مرور اسبوعين من اقرارها من اغلبية الاعضاء الذين يتالف منهم المجلس البلدي في حال اعترض مجلس الوزراء عليها واعادتها الى المجلس البلدي.

واضاف ان حق مجلس الوزراء يتمثل بالسلطة الوصائية في هذه الحالة اي مجرد الاعتراض التوقيفي فقط ويستطيع المجلس البلدي تخطيه بالاغلبية وان الوصاية الادارية تتمثل في حق السلطة المركزية بالتصديق أو في حق الغاء قرارات السلطة الخاضعة بوصايتها الادارية وهي البلدية.

واشار مقاطع الى ان هذا النص عدل بعد حل المجلس البلدي عام 1986 وصدور مرسوم بالقانون رقم «123» لسنة 1986 بتعديل بعض احكام القانون «15» بشأن بلدية الكويت وقد الغى القانون رقم «2» لسنة 1993 القانون رقم «123» وعاد الوضع الى ما كان عليه وتمت اعادة العمل بالمادة رقم «22» الى ان جاء القانون رقم «5» لسنة 2005 برؤية جديدة في شان الوصاية الادارية حيث جعلها على درجتين الاولى وصاية الوزير المشرف على شؤون البلدية والثانية التي تتمثل في وصاية مجلس الوزراء في حالة اعتراض الوزير المختص وهو وزير البلدية على قرارات المجلس البلدي.

من جانبه قال رئيس جمعية المهندسين المهندس اياد الحمود ل«كونا» ان قانون البلدية رقم «5» لسنة 2005 في شان بلدية الكويت يحتاج الى مراجعة جدية حيث حدد 17 اختصاصا للمجلس البلدي منها مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بشؤون البلدية وتقرير اللوائح والنظم المتعلقة بالشؤون والخدمات البلدية وتقرير مخططات المناطق واستحداث وتنظيم كل المناطق السكنية والتجارية والصناعية بما يتفق مع المخطط الهيكلي العام.

واوضح الحمود ان من مثالب القانون رقم «5» لسنة 2005 تبعية المجلس البلدي المالية للجهاز التنفيذي مما يجعل قراراته تتاثر بالميزانية التي يصرفها له الجهاز التنفيذي.

الجراح: إدارة الجنسية مستعدة لانتخابات «البلدي»

العميد مازن الجراح

أكد المدير العام للادارة العامة للجنسية ووثائق السفر العميد مازن جراح الصباح أن الادارة استعدت لانتخابات المجلس البلدي المقرر اجراؤها يوم السبت المقبل.

وقال العميد الجراح في تصريح صحافي أمس، ان عملية استخراج بدل فاقد أو بدل تالف لشهادة الجنسية مستمرة من الادارة العامة للجنسية ومن الجهات الأخرى المختصة مثل مراكز الخدمة.

واضاف انه يمكن للمواطن الحضور شخصيا للادارة العامة للجنسية ووثائق السفر أو مراكز الخدمة بالمستندات اللبوتية والبطاقة المدنية وصورتين شخصيتين قياس «4-6» خلفية زرقاء لاصدار بدل فاقد أو تالف لشهادة جنسيته.

وأوضح أن الإدارة العامة للجنسية تقوم بإصدار بدل فاقد أو تالف لشهادة الجنسية صالحة ليوم الانتخاب فقط وموجهة الى رئيس لجنة الانتخاب حتى يتمكن المواطن من ممارسة حقه الانتخابي والادلاء بصوته في حالة تعرض شهادة الجنسية للتلف أو الفقدان مشيرا الى أن هذه الشهادة المؤقتة تصدر فقط من الادارة العامة للجنسية ووثائق السفر.

وأضاف أن الادارة تنتهج سياسة الباب المفتوح مع كل المراجعين وتعمل وفقا لتوجيهات القيادة العليا لوزارة الداخلية على تسهيل الإجراءات وتبسيطها بما يحقق راحة المراجعين وانجاز معاملاتهم في أسرع وقت ممكن دون ادنى تأخير.

واشار الى أن الادارة تضع على رأس أولوياتها مراعاة الاعتبارات الانسانية من حيث استقبال المعاملات المقدمة من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تقديم اقصى قدر ممكن من المساعدة وتادية الخدمات المطلوبة لهم فورا.

وذكر أن الادارة أتمت استعداداتها للانتخابات بتكوين فرق عمل متكاملة ومزودة بأجهزة الحاسب الآلي لتوفير جميع المعلومات والبيانات عن المراجعين بادق التفاصيل حتى يمكن انجاز معاملاتهم بأسلوب حضاري راق يختصر الجهد والوقت.

ودعا العميد الجراح المواطنين الى ضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة واصطحاب جميع المستندات المطلوبة حتى لا يكون هناك سبب لارجاء معاملاتهم وبالتالي ليتم انجازها بالصورة المرجوة والسرعة المطلوبة.

وزعت 4500 قطعة في مختلف المحافظات ومخيم الزعتري ومنطقة الطرة

مجموعة «نست» تواصل تقديم الحقائب المدرسية على الأطفال السوريين في الأردن

■ بودي: هدفنا التواصل مع المجتمع المحلي بتشجيع الطلبة على الالتحاق بالمدارس والالتزام بها

اعضاء مجموعة «نست» يسلمون الحقائب للأطفال

عمان - «كونا»: واصلت مجموعة «نست لتعليم ورعاية الاطفال السوريين» الكويتية في الاردن حملة توزيع الحقائب على الاطفال السوريين في المدارس الاردنية بالانتقال الى محافظة اربد.

وقالت منسقة المجموعة نور بودي في تصريح لـ «كونا» ان المجموعة وزعت حتى الان 4500 حقيبة مدرسية على الاطفال السوريين في المحافظات الاردنية ومنها مخيم الزعتري ومنطقة الطرة التي تضم اعدادا كبيرة من الطلبة السوريين.

واضافت ان فكرة توزيع الحقائب جاءت ضمن برامج مجموعة «نست» التي تعمل على التواصل مع المجتمع المحلي من خلال تشجيع الطلبة على الالتحاق بالمدارس والالتزام بها.

وذكرت أن برامج المجموعة تهدف بشكل عام إلى تحسين حياة الأطفال السوريين ودعم حقهم في البقاء والحماية والتنمية والمشاركة وذلك من خلال تحقيق تغيير فوري ومستدام في حياتهم في مجالات التعليم والصحة والرعاية السليمة.

واوضحت ان تقديم الحقائب المدرسية المزودة بالمستلزمات يعبر عن تضامن الكويت مع الاطفال السوريين اضافة الى الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الأردنيون من اجل تعليم هؤلاء الطلبة والطالبات لكي لا ينقطعوا عن العملية التربوية التي بدات في وطنهم سوريا.

وقالت بودي ان الوفد الكويتي من مجموعة «نست» والهلال الاحمر الكويتي استمع خلال زيارته لمديري المدارس الاردنيين الى شرح مفصل عن الخدمات والبرامج التعليمية المقدمة للطلبة السوريين مشيدة بكافة الخدمات التربوية التي تقدم لهؤلاء الطلبة والطالبات.

واشارت الى ان مجوعة نست وضعت بالتنسيق مع شركائها من جمعية الهلال الاحمر الكويتي وسفارة دولة الكويت لدى الاردن خطة عمل تشمل الوصول إلى جميع المناطق التي يوجد فيها الطلبة السوريون سواء داخل العاصمة عمان أو خارجها. واكدت ان المشاريع الانسانية التي تنظمها حملة نست للاجئين الاطفال السوريين في الاردن تاتي تحقيقا لرسالة المجموعة في الوقوف الى جانب الشعب السوري وتوفير بعض احتياجات الاطفال منهم. واشادت بودي بجهود فريق المتطوعين في حملة نست لرعاية وتعليم الاطفال السوريين ودورهم في التخفيف من معاناة الاطفال السوريين الذين لجاوا الى الاردن.

■ وضعنا خطة عمل تشمل الوصول إلى جميع المناطق سواء داخل العاصمة أو خارجها

مجموعة «نست» اكدت حرصها على تشجيع الطلبة للالتحاق بالمدارس

فرحة على وجوه الاطفال السوريين

وأكدت ان مجموعة نست ستواصل تقديم المساعدات للاطفال السوريين في المجالين التربوي والتعليمي.

وبدأت المجموعة حملتها يوم السبت الماضي بتوزيع المساعدات على الاطفال السوريين المقيمين في مخيم الزعتري المقام شمال الاردن والمخصص للاجئين السوريين.

ويعيش في الاردن وفق بيانات رسمية اردنية حوالي 1.2 مليون سوري لجا نصفهم بعد اندلاع الازمة السورية قبل اكثر من عامين فيما يعيش الباقون قبل هذا التاريخ.

ويواجه الاردن تداعيات لجوء السوريين الى اراضيه خاصة امام محدودية موارده الاقتصادية.